فمن خلال اللجنة المشتركة، يمكن تقديم الدعم، وقد قدم فعلاً إلى بعض هذه المؤسسات والهيئات الوطنية. لكن الواقع يشير إلى أنه على امتداد السنوات الثلاث الماضية، استطاع الجانب الاردني أن يستفيد منها استفادة كبيرة، حيث استغلها لتعزيز مواقع أعوانه بهدف التدخل في شؤون الهيئات والمؤسسات الوطنية، من جانب مكتب الأرض المحتلة التابع للحكم في الاردن، والمسألة الثانية هي أنه يتعين على الطرف الفلسطيني المفاوض أن يضم إليه ممثلين لهم معرفة بما يجري في الأرض المحتلة.وأيضاً ينبغي أن يكون هناك مثلاً برنامج للتنمية الزراعية والصناعية، تستند إليه اللجنة المشتركة في عملها، وبالطبع ينبغي توجيه قسم أساسي من المساعدات لدعم القوى الوطنية التي لها دور بارز في مواجهة الاحتلال.

هذه مهمات اقرت في المجلس الوطني والمطلوب التقيد بها، والعمل بموجبها.

أبو علي مصطفى: حتى لا نكرر أنفسنا في اعادة تسجيل موقفنا من مسألة الحوار والعلاقة مع النظام الاردني، من المناسب أن نطرح بعض الأسئلة بجدية بدون اعطاء تبريرات لأنفسنا في كيفية ايجاد مخرج للهروب من المأزق الذي اوقعت قيادة منظمة التحرير نفسها فيه، خلال مجريات العلاقة.

وبالرغم من أن التكتيك مفهوم ومشروع، ويجد تبريره في أن أية علاقة بين قوتين متناقضتين تناقضاً تناحرياً لا تقوم إلّا على أساس التكتيك، غير أنه يتعين على أية قيادة سياسية أن تحسب درجات الفائدة من هذا التكتيك، وفقاً لتصور الطرف الآخر. بمعنى آخر، ألا نعتبر أنفسنا نحن الأذكياء القادرون على التكتكة، في حين أن النظام الاردني لا يمارس الأمر نفسه في علاقته معنا. أنا أعتقد أنه كان من المناسب أن نقف وقفة مدققة لنحدد ما هي الفوائد التي يجنيها النظام من علاقته بنا، حتى نستطيع على أساسها أن نحاكم النتائج؟ إن الذي حصل أننا تجنبنا الوقوف أمام هذه النقطة بشكل مدقق معتبرين أن وضع الاشتراطات في برنامج المجلس الوطني الفلسطيني أمر يكفي وحده ليشكل الضوابط المطلوبة.

وليسمح لي الرفيق محمد خليفة أن أختلف معه في تقدير أننا كنا نحن في صدد البحث عن وسائل للحيلولة دون التحاق النظام الاردني بكامب ديفيد. أنا لا أعتقد أن العلاقة بمنظمة التحرير او القرار العربي هما اللذان حالا دون التحاق النظام الاردني بكامب ديفيد. هناك اعتبارات موضوعية لا يستطيع النظام الاردني أن يغادرها بقرار ذاتي حتى يذهب إلى كامب ديفيد. هذه الاعتبارات هي التي جعلت النظام الاردني يتخذ قراراً سياسياً ذاتياً ألا يكون شريكاً في كامب ديفيد. وحتى السياسة الأميركية أعلنت على لسان مسؤوليها، بمن فيهم برجنسكي أنها تتفهم هذا الموقف للنظام الاردني، أي بمعنى آخر انها تتفهم السياسة الانتظارية للنظام الاردني. انه ينتظر أن تنضج الظروف التي تؤهله ليكون شريكاً مؤملاً في كامب ديفيد ينتظر موقف اسرائيل من مسألة تقديم حصة للنظام الاردني في التسوية، ينتظر الموقف الأميركي الراغب في انجاز التسوية خطوة خطوة دون دفع كل المنطقة إلى حالة تفجر كبيرة لا تحتملها السياسة الأميركية، ينتظر